

بيان صادر عن منظمة العفو الدولية

تاريخ 22 ديسمبر/كانون الأول 2021 رقم الوثيقة: MDE 19/5097/2021

ليبيا: تأخير الانتخابات وسط أجواء القمع

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إنه ينبغي على حكومة الوحدة الوطنية، المعترف بها دولياً، وأولئك الذين يسيطرون على المناطق بحكم الأمر الواقع، استخدام تأجيل الانتخابات الرئاسية الأولى في تاريخ ليبيا والتي كانت مقررة أصلاً في 24 ديسمبر/كانون الأول كفرصة للمعالجة الملحة للعقبات التي تحول دون ممارسة الحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، والمشاركة في الشأن العام. وفي الفترة الفاصلة عن الانتخابات التي أُرجئت الآن، زادت الميليشيات والجماعات المسلحة في كافة أنحاء البلاد من قمعها للأصوات المعارضة، وضيق الخناق على الحيز المدني، واعتدت على موظفي الانتخابات وبنيتها التحتية في ظل تقاعس حكومة الوحدة الوطنية وأولئك الذين يسيطرون على المناطق بحكم الأمر الواقع عن ضمان الحق في المشاركة في الشأن العام، وحماية جميع المعنيين بالانتخابات من العنف والإكراه والتهديدات.

في مارس/آذار 2021، أدت حكومة الوحدة الوطنية اليمينية وتعهدها بمهمة التحضير للانتخابات. وقد جرت هذه التحضيرات على قدم وساق على خلفية انقسامات سياسية عميقة مع استمرار القوات المسلحة العربية الليبية – وهي مجموعة مسلحة – في ممارسة السيطرة الفعلية على مساحات واسعة في شرق ليبيا وجنوبها. وفي الأشهر السابقة للانتخابات المؤجلة الآن، اشتدت حدة الخلافات حول مدى صحة قوانين الانتخاب وأهلية المرشحين، في حين تواصلت انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة والميليشيات من دون انقطاع في مناخ من الإفلات من العقاب. وفي 26 نوفمبر/تشرين الثاني، أعرب عماد السايح رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات – وهي الهيئة الرسمية المسؤولة عن تنظيم الانتخابات – عن بواعث قلقه إزاء أمن موظفي المفوضية وعملياتها، بعد أن داهم رجال مسلحون أربعة من مكاتبها الإقليمية، على الأقل، وأرغموها على الإغلاق، وعطلوا عمليات تسجيل الناخبين، ونهبوا بطاقات الاقتراع.

وتقاعست السلطات الليبية وأولئك الذين يسيطرون على المناطق بحكم الأمر الواقع عن الدفاع عن الحقوق في حرية التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي، وإشاعة مناخ خالٍ من الهجمات والتهديدات، والإكراه، والتمييز ضد المعنيين بالانتخابات – ومن ضمنهم موظفو الانتخابات، والمرشحون، والقضاة، والنشطاء. وذكر عدد من موظفي المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الداخلية المسؤولين عن توفير أمن الانتخابات بأنهم تلقوا تهديدات من أعضاء الميليشيات والجماعات المسلحة؛ ففي سبها أحاط رجال مسلحون بمبنى محكمة المدينة، وكان هدفهم كما يبدو هو وقف المراجعة القضائية لأهلية أحد المرشحين، وهددوا القضاة. كذلك اختطفت الميليشيات والجماعات المسلحة عشرات المحتجين والصحفيين والنشطاء لمجرد تعبيرهم عن دعمهم لمرشحين محددين، أو وجهات نظر معينة حول إطار الانتخابات أو توقيتها. وقد تعرّضت الممارسة الفعلية لحق جميع الليبيين بالمشاركة في الشأن العام لمزيد من التقويض بفعل القيود الشديدة المفروضة على المجتمع المدني في القانون والواقع الفعلي.

كذلك حدث مزيد من التقاعس من جانب حكومة الوحدة الوطنية والقوات المسلحة العربية الليبية في حماية السياسيات من الاعتداءات التي طالت حياتهن وسلامتهن الجسدية أو في اتخاذ تدابير ضد الهجمات القائمة على النوع الاجتماعي التي شنت ضد السياسيات والناشطات على الإنترنت. وكان للإفلات من العقاب على هذه الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان وقع مخيف على مشاركة النساء في الشائين السياسي العام، في شتى أرجاء ليبيا.

ويُمثل تفشي الإفلات من العقاب على الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي، والتي ترتكبها الميليشيات والجماعات المسلحة، عائقاً خطيراً أمام إجراء الانتخابات في بيئة خالية من الإكراه والترهيب. وقد دمجت الحكومات الليبية المتعاقبة الميليشيات والجماعات المسلحة التي لديها سجل مرعب على صعيد حقوق الإنسان في مؤسسات الدولة بدون أي تحقّق بدلاً من إخضاع المسؤولين عن ارتكاب الجرائم للمساءلة.

ويُعدّ عدد من أوائل المرشحين في الانتخابات الرئاسية شخصيات مثيرة للجدل داخل ليبيا، بما في ذلك بسبب مشاركتهم في انتفاضة عام 2011، والنزاع المسلح الذي أعقبها. ولم تتخذ حكومة الوحدة الوطنية، والبرلمان الليبي، والداعمون الدوليون للكيانات المتنافسة في ليبيا، والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا – التي تقدم الدعم الانتخابي للمؤسسات الليبية – أي خطوات فعالة لضمان استبعاد أولئك الذين يُشتبه، بصورة معقولة، بأنهم ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون الدولي من مناصب يمكن أن يرتكبوا فيها مزيداً من الانتهاكات أو تسمح لهم بالتدخل في التحقيقات في الجرائم أو التستر عليها أو يمكن أن تمنحهم الحصانة من المقاضاة.

وينبغي على السلطات الليبية، وأولئك الذين يسيطرون على المناطق بحكم الأمر الواقع استخدام تأجيل الانتخابات كفرصة لضمان حماية المرشحين وغيرهم من السياسيين، والناخبين والنشطاء، والصحفيين من العنف والترهيب، وتوجيه تعليمات لمنتسبيها من الميليشيات والجماعات المسلحة الخاضعة لسلطة كل منها بالكف عن الاعتداءات، ومضايقة وتهديد القضاة، وموظفي الانتخابات والأمن المسؤولين عن إدارة العملية الانتخابية، وضمان الإفراج عن جميع المحرومين من حريتهم بصورة غير مشروعة فيما يتعلق بأرائهم و/أو نشاطهم المرتبط بالانتخابات، والتوقف عن مضايقة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وحماية السياسيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن ضمن ذلك المضايقة على الإنترنت.

كذلك يتعين على المجتمع الدولي أن يؤدي دوره في تسهيل إجراء الانتخابات في إطار متحرر من الإكراه والترهيب، وحيث يجري التمسك التام بالحقوق في المشاركة في الشأن العام. وبدائيةً ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تطبيق حظر الأسلحة المفروض في ليبيا منذ عام 2011، وضمان انسحاب جميع المقاتلين الأجانب، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. كذلك يجب على أعضاء المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مساندة الجهود التي تكفل خضوع الذين يُشتبه، على نحو معقول، بارتكابهم جرائم ينص عليها القانون الدولي للتحقيقات وعدم توليهم مناصب يمكنهم فيها ارتكاب مزيد من الجرائم، أو التستر عليها أو يمكن أن تمنحهم حصانة من الملاحقة القضائية بانتظار إجراء تحقيقات فعالة.

أجواء الانقسام تُلقي بظلالها على العملية الانتخابية

تظل ليبيا، منذ عام 2014، منقسمة بين كيانيين متنافسين على الشرعية والسيطرة على الأراضي. وفي إطار عملية توسطت فيها الأمم المتحدة اتفق الأعضاء الخمسة والسبعون في ملتقى الحوار السياسي الليبي – الذي يمثل مختلف الجماعات السياسية في ليبيا – على خريطة طريق لوضع حد للأزمة السياسية. وعينوا حكومة الوحدة الوطنية في فبراير/شباط 2021، وكلفوها بمهمة الإعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر/كانون الأول 2021. ومنذ ذلك الحين سعت حكومة الوحدة الوطنية بصعوبة بالغة إلى ممارسة سيطرتها الفعالة مع استمرار الجماعات المسلحة في السيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي الليبية، واستمرت الانقسامات السياسية.

واتسمت الفترة الفاصلة عن الانتخابات التي تأجلت الآن بخلافات متواصلة حول الإطار الانتخابي، وعملية الطعن في أهلية المرشحين، وترشح شخصيات مثيرة للجدل والانقسامات.

أعلن عبد الله بلحوق الناطق باسم مجلس النواب – البرلمان الليبي – أن المجلس أجاز قانوني الانتخابات الرئاسية والبرلمانية يومي 9 سبتمبر/أيلول و4 أكتوبر/تشرين الأول على التوالي. وزعم عدد من أعضاء البرلمان، وغيرهم من السياسيين والمسؤولين، أن كلا القانونين باطلان، مستشهدين بغياب أي تصويت برلماني، وتجاوزات إجرائية أخرى، وانتهاكات لخريطة الطريق التي أيدها ملتقى الحوار السياسي الليبي.

ومن أصل الستة والتسعين رجلاً والامراتين الذين قدموا ترشحهم للانتخابات الرئاسية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، استبعدت المفوضية في البداية 25 منهم على أساس أنه صدرت بحقهم إدانات سابقة، أو أخفقوا في الحصول على الحد الأدنى من التوقيعات اللازمة من الناخبين المسجلين، أو يحملون جنسية مزدوجة، أو لا يتمتعون بالأهلية الصحية. وقد استأنف عدد من المرشحين المُستبعدين قرارات المفوضية أمام المحكمة. وفي 15 ديسمبر/كانون الأول، قدمت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تقريرها النهائي حول أهلية المرشحين للانتخابات الرئاسية إلى لجنة

شكّلها مجلس النواب. ولم تصدر قائمة نهائية بأسماء المرشحين للانتخابات الرئاسية عند كتابة هذا البيان. ولم يحدد البرلمان بعد موعد الانتخابات البرلمانية.

وقد استؤنفت ترشيحات ثلاثة من المرشحين الأوائل في الانتخابات الرئاسية – وهم خليفة حفتر، وسيف الإسلام القذافي، وعبد الحميد الدبيبة أمام المحكمة، وتظل تواجه معارضة شديدة من مختلف الأوساط السياسية.

وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني، قدّم سيف الإسلام القذافي – نجل الحاكم الراحل معمر القذافي – ترشيحه في الانتخابات الرئاسية إلى مكتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في سبها. كان قد صدر بحقه مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية، منذ يونيو/حزيران 2011، بسبب دوره في القمع العنيف للاحتجاجات التي اندلعت ضد والده عام 2011. وفي 2015 حكمت عليه إحدى محاكم طرابلس بالإعدام بسبب دوره في انتفاضة عام 2011، والنزاع المسلح، عقب محاكمة بالغة الجور، قبل أن تنقض المحكمة أعلى في مايو/أيار 2021 وتأمّر بإعادة محاكمته. وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عدم أهليته مستشهدةً بالإدانة السابقة، وعدم تقديمه كشفاً مالياً. وفي 2 ديسمبر/كانون الأول، وفي أعقاب عمليات تأخير في النظر بالطعن الذي قدّمه (انظر أدناه)، قبلت إحدى محاكم سبها طعنه وردت له اعتباره كأحد المرشحين.

وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني، قدّم خليفة حفتر – الذي حاولت عبثاً القوات المسلحة العربية الليبية التي بإمرته الاستيلاء على طرابلس، وسائر مناطق غرب ليبيا في هجوم استمر سنة ودُحر في يونيو/حزيران عام 2020 – ترشيحه في بنغازي في أعقاب أشهر من التكهنات حول نيته الترشح بعد أن سمى عبد الرزاق الناظوري قائداً عاماً بالإجابة للقوات المسلحة العربية الليبية حتى 24 ديسمبر/كانون الأول 2021¹. وبعد أقل من عشرة أيام، أي في 25 نوفمبر/تشرين الثاني، بدأ تداول وثيقة على الإنترنت زُعم أنها موقعة من نائب عام عسكري في مصراتة – وهي مدينة تقع على بعد 200 كيلومتر شرق طرابلس – يأمر فيها الشرطة العسكرية باعتقال خليفة حفتر فيما يتصل بإدانة وحكم بالإعدام أصدرتهما إحدى محاكم مصراتة. وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلنت محكمة في مدينة الزاوية التي تبعد 50 كيلومتراً غرب طرابلس أنها ألغت ترشيحه بسبب إدانة جنائية سابقة، بحسب معايير الأهلية الواردة في قانون الانتخابات. وفي 6 ديسمبر/كانون الأول، قبلت محكمة أعلى في طرابلس الاستئناف الذي قدمه ضد القرار استناداً إلى أن محكمة الزاوية لا تتمتع بالاختصاص، وبذلك مهّدت الطريق أمامه للترشح. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية وغيرها على نطاق واسع جرائم ينص عليها القانون الدولي بما فيها جرائم حرب ارتكبتها القوات المسلحة العربية الليبية والجماعات المسلحة المنتسبة إليها. ولذا هناك أسس معقولة للتحقيق فيما إذا كان خليفة حفتر – بصفته قائداً للقوات المسلحة العربية الليبية – علم أو كان يجب أن يعلم على الأقل بالجرائم التي ارتكبتها هذه القوات التي تخضع لإمرته، وتوانى عن اتخاذ كافة التدابير المعقولة والضرورية ضمن صلاحياته لمنع ارتكابها، أو المعاقبة عليها، أو التعويض عنها. وعلاوة على ذلك لم تُسَلَّم القوات المسلحة العربية الليبية قائد قوات الصاعقة الرائد محمود الورفلي الذي كان مطلوباً من المحكمة الجنائية الدولية منذ أغسطس/آب 2017 بتهمة قتل 33 شخصاً في بنغازي والمناطق المحيطة بها. وقد أُرِدها بالرصاص رجال مسلحون مجهولو الهوية في بنغازي، في 24 مارس/آذار 2021، بدون مواجهة العدالة.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني، دخل عبد الحميد الدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، حلبة السباق. وقد طُعن في ترشيحه في محكمتين على أساس أنه وقّع تعهداً بعدم الترشح للرئاسة عندما قبل تعيينه رئيساً للوزراء، وأنه لم يستقل من منصبه قبل ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات كما يقتضي قانون الانتخابات. وبحلول 1 ديسمبر/كانون الأول، سُمح له بالترشح برغم كلا الطعنين. وقد وثّقت منظمة العفو الدولية مختلف الجرائم المنصوص عليها بموجب القانون الدولي لاسيما بحق المهاجرين واللاجئين التي ارتكبتها القوات التابعة لحكومة الوحدة الوطنية أثناء وجوده في السلطة. وشأنها شأن الحكومات السابقة، واصلت حكومة الوحدة الوطنية تعيين أشخاص يُشتبه، بصورة معقولة، في أنهم ارتكبوا جرائم ينص عليها القانون الدولي، وإضفاء الشرعية عليهم؛ فعلى سبيل المثال، أفرجت حكومة الوحدة الوطنية، في أبريل/نيسان، عن عبد الرحمن ميلاد المعروف أيضاً بـ البيدجا في أعقاب قرار اتخذته النائب العام مستشهدةً بعدم كفاية الأدلة. وظل خاضعاً لعقوبات مجلس الأمن الدولي التي فُرضت عليه في يونيو/حزيران 2018

¹ اقتضى قانون الانتخابات الرئاسية المذكور أنفاً من جميع المرشحين التخلي عن مناصبهم الرسمية أو العسكرية قبل ثلاثة أشهر من موعد إجراء الانتخابات.

بسبب تورطه المزعوم في الاتجار بالبشر. كذلك ظل أسامة الكوني رئيساً لمركز الاحتجاز التابع لإدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في الزاوية برغم أن مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات عليه في أكتوبر/تشرين الأول 2021 بسبب دوره المزعوم في الجرائم التي ارتكبت ضد المهاجرين واللاجئين.

الهجمات التي تعرضت لها البنية التحتية للانتخابات وموظفوها

داهمت الميليشيات والجماعات المسلحة مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأرغمتها على الإغلاق، وعرضت موظفي الانتخابات، والقضاة، وموظفي وزارة الداخلية المسؤولين عن توفير أمن الانتخابات للتهديدات والترهيب. وقال عماد السايح رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مقابلة أجريت معه في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 إن المفوضية قد تطلب تأجيل الانتخابات الرئاسية بسبب عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، أضاف عماد السايح بأن مجلس النواب هو وحده من يمتلك قرار إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر أو تأجيلها.

وفي منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، هاجم رجال مسلحون أربعة مكاتب للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات في غرب ليبيا وأرغموها على الإغلاق مؤقتاً. وبحسب مصادر مطلعة ومقطع فيديو تداوله السكان وفحصته منظمة العفو الدولية فإنه في ليلة 14 نوفمبر/تشرين الثاني أطلق رجال مسلحون النار على مكتب المفوضية في غريان – وهي مدينة تبعد 100 كيلومتر جنوب غربي طرابلس – فألحقوا أضراراً بالمبنى. وفي صباح اليوم التالي، أغلق الرجال المسلحون المكتب، ومنعوا الدخول إليه. كذلك تناهى إلى علم منظمة العفو الدولية، من مصادر محلية، بأن رجالاً مسلحين أحاطوا في 15 نوفمبر/تشرين الثاني بمكتب المفوضية في الخمس – وهي مدينة تقع على بعد 120 كيلومتراً شرق طرابلس – وأرغموا موظفيه على مغادرة المبنى. وقد فحصت منظمة العفو الدولية الصور التي تبين خروج الموظفين من المبنى في طابور واحد تُحيط بهم حشود كبيرة، ما يؤكد الرواية. وفي اليوم نفسه، منع رجال مسلحون الدخول إلى مكاتب المفوضية في زليتن – وهي مدينة تبعد 180 كيلومتراً شرق طرابلس – في حين أعلن عدد من وجهاء المدينة إغلاق مكتب المفوضية إلى حين تلبية مطالبهم باستبدال الإدارة العليا للمفوضية، وإجراء استفتاء دستوري قبل الانتخابات، وإدخال تغييرات على قانوني الانتخابات. وفي مدينة الزاوية أعلن راشد الولاني – وهو موظف محلي في المفوضية – إغلاق مكتب تسجيل ناخبيه بسبب تهديدات أمنية. وجاءت هذه الهجمات في أعقاب دعوة وجهها، في 10 نوفمبر/تشرين الثاني، خالد المشري – رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا – وهو هيئة استشارية للحكومة ولمجلس النواب مقرها في طرابلس،² للقيام باحتجاجات سلمية أمام مكاتب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات اعتراضاً على قانوني الانتخابات وعلى الترشيحين المرتقبين للانتخابات الرئاسية في حينه لكل من سيف الإسلام القذافي وخليفة حفتر. وبحلول 18 نوفمبر/تشرين الثاني، أعيد فتح المكاتب الأربعة عقب مفاوضات بين مختلف الجهات السياسية والمسلحة الفاعلة.

جرى توثيق مزيد من الهجمات والتعطيل لعمل المفوضية، برغم إعادة فتح مكاتبها. وبحسب بيان أصدرته المفوضية، في 1 ديسمبر/كانون الأول، داهم رجال مسلحون مجهولو الهوية خمسة مكاتب اقتراع في طرابلس، وأخذوا المئات من البطاقات الانتخابية. كذلك أشارت وسائل الإعلام الليبية والإقليمية إلى اختطاف موظف في المفوضية على أيدي رجال مسلحين مجهولين، مستشهدةً بمصادر المفوضية. وأظهر مقطع فيديو فحصته منظمة العفو الدولية، وجرى تداوله على الإنترنت في 8 ديسمبر/كانون الأول، دخول رجال مسلحين إلى مقر المفوضية في الزاوية في اعتصام طالبوا فيه بتأجيل الانتخابات إلى حين اعتماد دستور. ويُسمع صوت الرجال وهم يُعرّفون بأنفسهم بوصفهم منتسبين إلى قوة مكافحة الإرهاب في الزاوية، وميليشيات أخرى من مدن الزاوية، وطرابلس، ومصراتة. وقد أخلوا المبنى في صباح اليوم التالي.

وفي مدينة سبها الواقعة في جنوب غربي البلاد، حاصرت مجموعات مسلحة مبنى محكمة سبها، من 29 نوفمبر/تشرين الثاني وحتى 2 ديسمبر/كانون الأول، ومنعت القضاة من دخوله، والنظر في استئناف قدمه محامي

²أنشئ المجلس الأعلى للدولة من خلال الاتفاق السياسي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة ووُقِع في صخيرات عام 2015 مع تفويض لتقديم استشارات حول القوانين والكيانات السياسية والتعيينات الحكومية. واختير أعضاؤه من المؤتمر الوطني العام، وهو أول برلمان منتخب للبلاد عام 2012.

سيف الإسلام القذافي ضد استبعاده من الترشح في الانتخابات. وأبلغ مصدر محلي لديه معلومات مباشرة حول عمل المحكمة منظمة العفو الدولية أن الرجال الذين لم يُعرّفوا بأنفسهم هددوا عدة قضاة في سبها بواسطة مكالمات هاتفية، وأمرهم بعدم حضور جلسة الاستئناف. كذلك أُبلغ محامي سيف الإسلام القذافي وسائل الإعلام أن مجموعات مسلحة منعت فريقه من الدخول إلى مبنى المحكمة. وقد فحصت منظمة العفو الدولية الصور التي يظهر فيها رجال مسلحون يرتدون زيّاً عسكرياً يحمل شعار لواء طارق بن زياد – وهو جماعة مسلحة تنتسب إلى القوات المسلحة العربية الليبية – وهم يحاصرون مبنى المحكمة. وأصدرت مديرية الأمن في سبها – الخاضعة رسمياً لوزير داخلية حكومة الوحدة الوطنية – بياناً في 29 نوفمبر/تشرين الثاني تتهم فيه لواء طارق بن زياد بمحاصرة مبنى المحكمة. وقد عُقدت جلسة الاستئناف بعد أن انسحب الرجال المسلحون في 2 ديسمبر/كانون الأول.

وخلال مؤتمر صحفي عُقد، في 30 نوفمبر/تشرين الثاني، أشار خالد مازن وزير الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية إلى عدة حوادث مضايقة وترهيب لموظفي الوزارة المسؤولين عن أمن الانتخابات. وأعطى أمثلة تتعلق برجال مسلحين مجهولين نهبوا معدات مخصصة للاستخدام في حماية الانتخابات في أجدايبيا، وهي مدينة تبعد 780 كيلومتراً شرق طرابلس، والتهديدات التي وُجّهت إلى موظفي الأمن بعدما حضروا تدريباً حول التحضيرات المتعلقة بالانتخابات.

القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي

اعتقلت الميليشيات والجماعات المسلحة في ليبيا – طوال عام 2021 – عشرات الأشخاص بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم حول توقيت الانتخابات وإطارها القانوني أو عن دعمهم لمرشحين محددتين. وقد وثقت منظمة العفو الدولية هذه الحوادث في مدن أجدايبيا، وبنغازي، ومصراتة، وسرت، وطرابلس.

ففي طرابلس، في 26 سبتمبر/أيلول 2021، أقدم رجال مسلحون مجهولون يرتدون لباساً عسكرياً على اختطاف عماد الحارثي مدير الرابطة الوطنية لدعم الشباب – وهي مؤسسة رسمية – واحتجزوه بمعزل عن العالم الخارجي في مكان لم يُكشف النقاب عنه، في أوضاع وصلت إلى حد الإخفاء القسري، وذلك حتى 5 أكتوبر/تشرين الأول، بحسب مصادر مطلعة. وقبل اعتقاله نشرت الرابطة الوطنية لدعم الشباب في حسابها على فيسبوك دعوة للقيام باحتجاج دعماً لإجراء الانتخابات في موعدها المقرر، وكررت رسالة وردت في بيان عام قبل ثلاثة أيام. وبحسب المعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية كان عماد الحارثي يخضع للتحقيق من جانب النائب العام بتهم فساد، لكن توقيت اعتقاله يثير بواعت قلق حول طبيعته النابعة من دوافع سياسية.

وفي سرت – وهي مدينة تقع على بعد 450 كيلومتراً شرق طرابلس ومسقط رأس الحاكم السابق معمر القذافي – ألقى رجال مسلحون من جهاز الأمن الداخلي – وهي جماعة مسلحة تابعة للقوات المسلحة العربية الليبية – القبض على 13 رجلاً على الأقل بسبب مشاركتهم المزعومة في مهرجان أقيم في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 دعماً لترشح سيف الإسلام القذافي. وقد أُطلق سراح جميع المحتجزين في 19 نوفمبر/تشرين الثاني.

وفي 7 ديسمبر/كانون الأول 2021، اعتقل أفراد القوة المشتركة – وهي ميليشيا يقع مقرها في مصراتة – حمزة التريكي بعد أن حمل مقطع فيديو يسيء إلى رجل أعمال مُقرب من رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة. وكان يجهر في حساباته على مواقع التواصل الاجتماعي بمزاعم حول فساد عبد الحميد الدبيبة، وأفراد أسرته، ومساعديه المقربين، ونشر محتوى يستهزئ برئيس الوزراء. وقبل إلقاء القبض على حمزة التريكي، نشر رجل الأعمال المذكور أنفاً مقاطع فيديو يهدده فيها بعواقب وخيمة غير محددة. كذلك علمت منظمة العفو الدولية أن النيابة في مصراتة أصدرت مذكرة اعتقال بحق حمزة التريكي بتهمة التشهير.

وتأتي عمليات الاعتقال هذه على خلفية إقدام الميليشيات والجماعات المسلحة وقوات الأمن على اختطاف وتعذيب عشرات الصحفيين، والنشطاء، وسواهم بسبب تعبيرهم السلمي عن آرائهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو بسبب ولاءاتهم السياسية أو القبلية الحقيقية أو المتصورة منذ عام 2014.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2021، اعتمد مجلس النواب قانوناً جديداً لمكافحة جرائم المعلوماتية يُجرّم حرية التعبير على الإنترنت لأسباب مبهمّة وفضفاضة للغاية تتعلق "بالأمن الوطني"، ويجيز المراقبة والرقابة الحكومية، ويُعاقب بالسجن على نشر محتوى يُعدّ "لأخلاقياً".

القيود المفروضة على وسائل الإعلام

أدت بيئة مقيدة للصحفيين الإعلاميين – مقترنة بساحة إعلامية تعاني استقطاباً عميقاً – إلى رقابة ذاتية في صفوف الصحفيين، وبخاصة الإحجام عن انتقاد أولئك الذين يسيطرون بحكم الأمر الواقع على المناطق التي يوجد فيها الصحفيون.

وقد ذكرت وكالة الصحافة الوطنية – وهي هيئة مسؤولة عن الصحافة الرسمية – في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن رجالاً مسلحين يرتدون ملابس مدنية اقتحموا مكتب صحيفة محلية في بنغازي، وشتّموا الصحفيين والموظفين قبل أن يقتادوا قسراً الصحفي سراج عبد الحفيظ المقصبي الذي يظل مكان وجوده مجهولاً.

وفي سرت احتجز جهاز الأمن الداخلي صحفيين اثنين لعدة أيام عقب إلقاء القبض عليهما، في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، مع مناصرين مزعومين آخرين لسيف الإسلام القذافي (انظر أعلاه).

وقد وثقت منظمة العفو الدولية منذ زمن طويل كيف عرّضت الميليشيات والجماعات المسلحة الصحفيين للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة، لمجرد قيامهم بعملهم الإعلامي أو تعبيرهم عن آراء انتقادية؛ فمثلاً اختطف، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني، رجال مسلحون مجهولو الهوية الصحفي صدام الساكت البالغ من العمر 31 عاماً، خلال تغطيته لاعتصام قام به اللاجئون والمهاجرون في طرابلس، ويظل مكان وجوده مجهولاً عند كتابة هذا البيان. وقد أدت هذه الهجمات على وسائل الإعلام إلى ممارسة رقابة ذاتية خوفاً من انتقام الميليشيات والجماعات المسلحة، وهذا ما قيّد حصول جميع الليبيين على المعلومات.

بيئة مقيدة للمجتمع المدني

تقوض التشريعات المقيدة الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، في حين تواصل الميليشيات والجماعات المسلحة الهجوم على العاملين في المجتمع المدني وغيرهم من النشطاء من خلال الحرمان غير المشروع من الحرية، والعنف الجسدي، والتهديدات، وغير ذلك من أشكال التهريب. وتكبح هذه الهجمات والقيود قدرة المجتمع المدني الليبي على الانخراط في العملية الانتخابية على نحو حقيقي وأمن.

اختطف رجال مسلحون منصور عايطي – وهو صحفي ومدون ورئيس لجنة الهلال الأحمر ومفوضية المجتمع المدني في أجدابيا في 3 يونيو/حزيران بالقرب من مكان عمله في أجدابيا. ومنذ ذلك الحين لم تتلق أسرته أي معلومات حول مصيره ومكان وجوده، في خضم أنباء جديرة بالثقة بأن جماعة مسلحة تحتجزه في شرق ليبيا. وقبل اختطاف منصور عايطي تعرّض لاستجواب متكرر حول نشاطه من جانب جهاز الأمن الداخلي في أجدابيا. وقد شارك منصور عايطي في الجهود المبذولة لضمان إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في بيئة خالية من القمع والإكراه.

ويعطي المرسومان المتشددان رقم 2018/1605 ورقم 2019/286 اللذان ينظمان عمل مفوضية المجتمع المدني السلطات صلاحيات واسعة بشأن تسجيل المنظمات غير الحكومية وتمويلها، وأنشطتها؛ إذ يتعين عليها تقديم إشعار مسبق إلى مفوضية المجتمع المدني حول أنشطتها، بما في ذلك مع أي منظمات دولية – وهو شرط يرقى عملياً إلى مستوى الحاجة للحصول على موافقة. كذلك تحتفظ مفوضية المجتمع المدني بسلطة سحب التسجيل وتصاريح العمل من المنظمات الوطنية والدولية.

ووفقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية أبلغ أعضاء منظمات المجتمع المدني في شرق ليبيا الذين سعوا للحصول على تصريح من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لمراقبة عمليات الاقتراع أن عليهم الحضور أولاً إلى مقر الجماعة المسلحة المعروفة بجهاز الأمن الداخلي للحصول على موافقة.

أبلغ السياسيون في بنغازي ودرنة – وهي مدينة تبعد 250 كيلومتراً شرق بنغازي – منظمة العفو الدولية أنهم تلقوا تعليمات عبر الهاتف من جانب متصلين عرّفوا عن أنفسهم بأنهم أعضاء في جهاز الأمن الداخلي تقتضي منهم أن يطلبوا موافقة مسبقة من الجهاز على تسجيل الأحزاب السياسية أو تقديم ترشيحهم للانتخابات النيابية.

التقاعس عن حماية السياسيات

تعرّضت السياسيات والناشطات منذ عام 2014 بصورة متزايدة للإخفاء القسري، والاعتقالات، وغيرها من الهجمات العنيفة، والمضايقة على الإنترنت استناداً إلى نوعهن الاجتماعي، ووسط تقاعس السلطات وأولئك الذين يسيطرون على المناطق بحكم الأمر الواقع عن تقديم الحماية والتعويض لهن. وتقوض هذه البيئة المخيفة حق النساء في المشاركة السياسية. وقد ردعتن عن الانخراط في الحياة العامة.

كان لاختطاف عضو البرلمان سهام سرقية من منزلها، في بنغازي في 17 يوليو/تموز 2019، وإخفائها القسري المتواصل، وقعاً سيئاً على مشاركة النساء الليبيات في الشأن العام. وكانت سهام سرقية قد دعت علناً الليلة السابقة لاختطافها إلى وضع حد لهجوم القوات المسلحة العربية الليبية على طرابلس. ويشير شهود العيان على اختطاف سهام سرقية، والصور التي فحصتها منظمة العفو الدولية، إلى وجود كتابات على جدار منزلها كدليل على أن أولياء الدم – وهي جماعة مسلحة مرتبطة بالقوات المسلحة العربية الليبية – مسؤولة عن اختطافها، وعلاوة على ذلك، فإن وجود عدة نقاط تفتيش للشرطة العسكرية حول منزلها، وشهادات الشهود التي تصف كيف وصل المهاجمون في سيارات تحمل علامات "الشرطة العسكرية"، توحى بأن القوات المسلحة العربية الليبية متواطئة أو مسؤولة مباشرة. وتنفي هذه القوات مسؤوليتها، لكنها تقاعست عن فتح تحقيق كامل ومحايد ومستقل أو ضمان الإفراج عنها. كذلك تقاعست السلطات عن إصدار أمر بإجراء تحقيقات في مقتل المحامية حنان البرعصي بالرصاص في أحد شوارع بنغازي المزدحمة في 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2020. وقبل اغتيال حنان البرعصي كانت تجهر بانتقادها لعدة أشخاص تابعين لجماعات مسلحة قوية في شرق ليبيا، وذكرت أنها تلقت تهديدات بالقتل.

وتعرضت السياسيات والناشطات – ومن ضمنهن شخصيات سياسية كبيرة – للمضايقة على الإنترنت وللتهديدات القائمة على النوع الاجتماعي فيما يتعلق بمشاركتهن في الشأن العام. وقد أعلنت ليلي بن خليفة وهنيدة المهدي – وهما المرأتان اللتان قدمتا ترشيحهما للرئاسة – أنهما تعرضتا للاستهزاء والمضايقة على الإنترنت استناداً إلى نوعهما الاجتماعي مع التركيز على مظهرهما الخارجي وافتقارهما إلى الكفاءة و"مكانهما في المطبخ". وبالمثل تعرضت نجلاء المنقوش وزيرة خارجية ليبيا لحملة مضايقة على الإنترنت، اتسمت باستخدام لغة مهينة وتحقيرية، وتحريض على العنف ضدها استناداً إلى نوعها الاجتماعي. وتبين في تقرير أصدرته، في مارس/أذار 2021، المنظمة الليبية محامون من أجل العدالة في ليبيا أن العنف الممارس على الإنترنت ضد النساء كان له تأثير شديد في إسكاتهن.